تعديلات السياسة النقدية لتكيف مع البنوك الإسلامية –دراسة حالة بنك السلام الجزائر–

Monetary Policy Adjustments in Adapting to Islamic Banks - A Case Study of Al Salam Bank Algeria-

بوشريط أسامة oussama boucherit[1]، غريبي أحمد gheribi Ahmed [2]

[1] المركز الجامعي عين تموشنت University Center Ain Temuchent

[2] جامعة المدية University of Medea

تاريخ الاستلام: 15 /06/ 2018 تاريخ القبول:13 /2018/06 تاريخ النشر:15 /2018/06

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على السياسة النقدية الإسلامية وأدواتها وطبيعة الصيرفة الإسلامية بصفة عامة، من خلال إبراز الدور الكبير والفعَّال الذي تؤديه هذه الصيرفة الإسلامية في الآونة الأخيرة، ذلك أنها أصبحت تسيطر على جزءٍ لا يستهان به من مستويات السيولة والائتمان في عدد من دول العالم، في الوقت الذي لم تتمكن فيه بعض المصارف المركزية من مواكبة هذا التطور السريع والمتلاحق وتطوير أدوات السياسة النقدية بالشكل الذي يساعد في التأثير على مستويات سيولة وعرض الائتمان الممنوح من قبل المصارف الإسلامية، وهي التحديات التي تعاني منها البنوك الإسلامية المعتمدة في الجزائر لاسيما بنك السلام الجزائر، وتم إعتماد المنهج الوصفي التحليلي، لتخلص الدراسة إلى ضرورة مواجهة هذا التحدي من خلال التوجه إلى تعديل أدوات إدارة السياسة النقدية لتتلاءم مع الشريعة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية الإسلامية ؛ الصيرفة الإسلامية ؛ البنوك الإسلامية ؛ المصارف المركزية ؛ التحديات؛ التعديلات.

تصنيف JEL : E52 ،E50 ،E44 ،G10 ،G20.

Abstract:

This paper aims to shed light on the Islamic monetary policy tools and the nature of Islamic banking in general, by highlighting the significant and effective role played by this Islamic banking in recent times, as it has taken control of a significant part of the levels of liquidity and credit in a number of countries. The world, whil some central banks have been unable to keep pace with this rapid and progressive development and the development of monetary policy tools in a manner that helps to affect the levels of liquidity and offer credit granted by Islamic banks, the challenges faced by banks The Islamic adopted in Algeria, especially the Peace Bank of Algeria, was adopted the descriptive analytical approach, the study concludes the need to confront this challenge by going to adjust monetary policy management tools to fit with Islamic law.

***Key Words*:** Islamic Monetary Policy; Islamic Banking; Islamic Banks; Central Banks; Challenges.

Jel Classification Codes: E52 ،E50، E44،G10 ،G20.

المنارة للاستشارات

بوشريط أسامة: oussamaboucherite@gmail.com

1.مقدمة:

عرفت السياسة النقدية تطورات مهمة خلال السنوات الأخيرة بظهور أدوات حديثة تواكب التغيرات الاقتصادية خصوصا الأزمات المالية ويختلف تطبيق السياسة النقدية في الدول المتقدمة عن المتخلفة لخصوصية هذه الأخيرة ولطالما كانت تختلف في تأثيرها وفعاليتها بين الدول خصوصا إذا كانت هذه الدول تعرف وضع يميزها برفض مجتمعاتها لسعر الفائدة الذي هو أساس السياسة النقدية التقليدية، ونتكلم هنا على الاقتصاد الإسلامي الذي وقف في وجه الأزمات المالية وحقق تنمية اقتصادية من خلال البنوك الإسلامية التي أصبحت تعرف طلبا كبير خصوصا في البلدان الإسلامية، حتى تبنت بعض هذه الدول نظاما إسلاميا كاملا وأسس لبنك مركزي إسلامي.

وأمام هذا النجاح التي تحققه الصيرفة الإسلامية في العالم مازالت الجزائر- والتي تبنت الفكرة منذ حوالي عشرين سنة، ممثلا ببنكين البركة والسلام، تواجه عراقيل وتحدِّيات متعلقة خصوصا بالسياسة النقدية على الرغم من الطلبات المتزايدة للخدمات المصرفية الإسلامية.

وعلى ضوء ذلك فإنَّ جوهر **إشكالية** بحثنا تتبلور في الإجابة على التساؤل التالي:

فيما تبرز أهم تعديلات السياسة النقدية لتتكيف مع بنك السلام الجزائر؟

واعتمادا على الإشكالية الرئيسية نطرح **الأسئلة الفرعية** على النحو التالي:

- ما هي أدوات السياسة النقدية المطبقة في الجزائر؟
- ماذا يقصد بالسياسة النقدية الإسلامية ؟ وما هي أدواتها؟
- ما هي الصيغ التي يتبعها بنك السلام الجزائر ؟ وما هي التعديلات الضرورية في السياسة النقدية بالجزائر؟

وتستند الدراسة على **افتراض أساسي** وهو: أنَّ الصيرفة الإسلامية في الجزائر تواجه عدة مشاكل بسبب غياب إطار قانوني ينظمها **تهدف** هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على السياسة النقدية الإسلامية و أدواتها و التحديات التي تواجهها، من أجل الاستفادة من الدور الكبير والفعَّال الذي تؤديه هذه الصيرفة في الآونة الأخيرة، وإسقاط ذلك على معاملات بنك الجزائر مع البنوك الإسلامية بصفة عامة ومصرف السلام بصفة خاصة، وفي سبيل تحقق الهدف المنشود من هذه المداخلة، نستخدم **المنهج** الوصفي والتحليلي. وأما **هيكل** البحث فيشتمل عل ثلاث **محاور** هي:

- المحور الأول: **أدوات السياسة النقدية في الجزائر؛**
- المحور الثاني: **السياسة النقدية الإسلامية؛**

المنارة للاستشارات
ww

➢ المحور الثالث: **أهم العراقيل التي تواجهه بنك السلام والتعديلات الضرورية في السياسة النقدية بالجزائر.**

2 . أدوات السياسة النقدية في الجزائر

تتمثل السياسة النقدية في مجموعة القواعد والقرارات والإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية بغرض التأثير والتحكم في حجم الكتلة النقدية بهدف تحقيق أهداف اقتصادية، ويعتمد بنك الجزائر الأدوات التالية[1]:

- ❖ عمليات إعادة الخصم والقرض
- ❖ الحد الأدنى للاحتياطات الإجبارية
- ❖ عمليات السوق المفتوحة
- ❖ التسهيلات الدائمة

1.2. عمليات السوق المفتوحة:

تتراوح مدتها بين7 أيام إلى غاية 12 شهر، ويختار بنك الجزائر معدلات متغيرة أو ثابتة للأوراق محل السوق المفتوحة[2] ، وتنقسم هذه العمليات إلى:

- ➢ عمليات التنازل المؤقت: ويقصد بها قيام بنك الجزائر بأخذ أوراق مالية أو تجارية من البنوك بصفة مؤقتة كضمان لمنح قروض لهذه البنوك التجارية، وتتم عمليات التنازل المؤقت عن طرق اتفاقيات نموذجية بن بنك الجزائر والبنوك[3] .
- ➢ العمليات المسماة نهائية :هي العمليات التي يقوم فيها بنك الجزائر بشراء أو بيع الأوراق المالية أو التجارية بصفة نهائية غير قابلة للإرجاع (عكس حالة التنازل المؤقت التي يتم فيها استرجاع الأوراق المالية أو التجارية عند إرجاع المبلغ المقترض)، تقام هذه العمليات عن طريق مناقصات أو اتفاقيات مباشرة بين بنك الجزائر والبنوك التجارية[4].
- ➢ استرجاع السيولة على بياض: يعني قيام بنك الجزائر باستدعاء البنوك التجارية للقيام بمناقصة في شكل قروض تمنحها هذه الأخيرة لبنك الجزائر دون حصولها على ضمانات(على بياض)، مقابل فوائد تتحصل عليها.[5]

2.2. التسهيلات الدائمة:

هي عبارة عن عملية تتم بمبادرة من البنوك التجارية للحصول على سيولة أو توظيف الفائض لديها، لمدة 24ساعة ومبلغ غير مسقف(غير محدود)، وتنقسم إلى :

- تسهيلات القرض الهامشي

المنارة للاستشارات

- تسهيلات الودائع المغلة للفائدة

أ. تسهيلات القرض الهامشي:

هي عملية من خلالها تستطيع البنوك التجارية الحصول على سيولة لمدة 24 ساعة من بنك الجزائر مقابل دفع فوائد يحددها هذا الأخير ويعلنها مسبقا، وعلى البنوك التجارية تقديم ضمانات الكافية التي تتمثل في الأوراق العمومية والخاصة المقبولة من طرف بنك الجزائر ، وذلك قبل إغلاق نظام **أرتس** بـ 30دقيقة على الأقل، ويسدد القرض في اليوم الموالي بمجرد افتتاح نظام أرتس[6].

ب. تسهيلات الودائع المغلة للفائدة:

تعتبر العملية العكسية لتسهيلات القرض الهامشي، فهي تتمثل في إيداع البنوك التجارية لسيولة لدى بنك الجزائر لمدة 24 ساعة، مقابل الحصول على فوائد يدفعها بنك الجزائر، وعلى البنوك تقديم طلبها لمنح قروض قبل 30 دقيقة على إغلاق نظام أرتس، وأجل استحقاق القروض اليوم الموالي لافتتاح نظام أرتس[7]

3. السياسة النقدية الإسلامية

تتميز السياسة النقدية في النظام الإسلامي كونها مبنية على الأحكام والقواعد والمعايير الإسلامية.

1.3. مفهوم السياسة النقدية من منظور إسلامي:

تشير كتابات العلماء المسلمين المتأخرين، بأن مفهوم السياسة النقدية وأهدافها وفق أحكام الشريعة الإسلامية لا تختلف كثيرا عن المفهوم التقليدي، حيث تقر تلك الكتابات أهمية النقود مع التركيز على دورها الأساسي في النشاط الاقتصادي الحقيقي وحياة المجتمعات.

وبالتالي لم يختلف الكتاب في تعريف السياسة النقدية في الإسلام، حيث تعرف:

-أنها مجموعة القواعد والقرارات والإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية بغرض التأثير والتحكم في حجم الكتلة النقدية بهدف تحقيق أهداف اقتصادية.[8]

-هي مجموعة الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي في إدارة النقد والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد من أجل تحقيق أهداف معينة.[9] بما يتناسب مع الهيكل الاستثماري و الإنتاجي والاستهلاكي للاقتصاد الوطني.

كما تعرف السياسة النقدية في الإسلام بأنها هي مجموعة القواعد والقرارات والإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية بغرض التأثير والتحكم في حجم الكتلة النقدية[10]، وبهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بما يتفق مع الأحكام والمبادئ الواردة في القرآن الكريم وسنة النبي صلى الله عليه وسلم وإجماع علماء المسلمين.

المنارة للاستشارات

2.3. أدوات السياسة النقدية الإسلامية:

إن عملية تنفيذ السياسة النقدية في الإسلام تدور حول محور العائد على رأس المال غير المضمون والمشاركة في الربح والخسارة في المعاملات النقدية، والعمليات التجارية والإنتاجية، وعليه فإن السلطات الاقتصادية والنقدية الإسلامية تستطيع أن تؤثر على حجم الأرصدة النقدية المتاحة في الاقتصاد، من خلال الأدوات والوسائل التي تؤثر على معدل عائد التشارك في الودائع المصرفية، فهذه الأدوات يمكن تقسيمها إلى[11]:

أ. الأدوات الكمية: من بين الأدوات الكمية نجد:

أ.1. هوامش المشاركة و المرابحات:

تستهدف هذه الوسيلة مراقبة الكتلة النقدية وتوجيه الائتمان وذلك لتذليل المشاكل الطارئة للسيولة، فإن رفع معدل المشاركة في الأرباح في النظام الإسلامي أي رفع نسبة الربح، يؤدي إلى ارتفاع في تكاليف التمويل ومن ثَّم تقليص الطلب على التمويل للاستثمار والعكس صحيح، وبالتالي فإن أي تغيير في هذه النسب عن طريق البنك المركزي، يمكن أن يؤثر بطريقة مباشرة على جانبي العرض والطلب للتمويل المصرفي وذلك من خلال أثره على مقدرة ورغبة كل من البنك والعميل.

وفي هذه الحالة يستطيع صانعوا السياسة الاقتصادية والنقدية تغيير معدلات العائد على التمويل المصرفي، وذلك من خلال التغيير المباشر لنسب المشاركة في أرباح وخسائر العمليات المصرفية والتجارية وبالتالي التأثير على حجم الأرصدة النقدية المتاحة في الاقتصاد.

إن استخدام آلية هوامش المشاركة والمرابحة تساهم في تمكين السلطات النقدية من حقن أو امتصاص الاحتياطيات والأرصدة النقدية الموجودة بحيازة القطاع الخاص بالشكل والكيفية التي تعمل على تحقيق الاستقرار النقدي والمالي وحماية الاقتصاد من التقلبات و الاختلالات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال يمكن للسلطات النقدية في حالة انتهاجها لسياسات نقدية توسعية أن تعمل على زيادة حجم الكتلة النقدية والتمويل المصرفي وذلك من خلال تخفيض هوامش المشاركة والمرابحة في التمويل المصرفي وبالتالي زيادة الطلب على رؤوس الأموال والتمويل المصرفي بغرض الاستثمار.

وعلى النقيض من ذلك ففي حالة انتهاج السلطات النقدية لسياسات نقدية انكماشية تستطيع أن ترفع من هوامش المشاركة والمرابحة على التمويل المصرفي وبالتالي يقل الطلب على التمويل المصرفي مما يؤدي إلى انخفاض حجم الأرصدة النقدية العاملة في الاقتصاد. إلا أن مدى فعالية هذه الآلية في تنفيذ وتحقيق أهداف السياسة النقدية والتمويلية مرهون بمدى تطور الجهاز المصرفي وجاذبيته في حشد المدخرات.

المنارة للاستشارات

أ.2. حجم القاعدة النقدية:

يمكن للسلطات النقدية أن تحدد سنويًا معدل نمو الكتلة النقدية المرغوب فيه الذي يتناسب مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وهذا المعدل المستهدف في نمو حجم الكتلة النقدية يمكن تحقيقه من خلال الضبط والتحكم في حجم القاعدة النقدية وذلك من خلال إدارة إصدار العملة الجديدة.

أ.3. نسبة الاحتياطي القانوني:

رغم الخلاف بين الاقتصاديين الإسلاميين حول هذا الأمر، حيث يرى البعض أن تكون نسبة الاحتياطي في ظل النظام المصرفي الإسلامي كليًا أي بنسبة 100%، بالنسبة لجميع الودائع الاستثمارية والودائع الجارية للتغلب على الأزمات الاقتصادية، بينما يدافع البعض الآخر عن الاحتياطي الجزئي لفاعليته في السياسة النقدية في التأثير على عرض النقود.

إلا أنه يمكن القول، بالنسبة للودائع تحت الطلب، فإن كثير من الكتاب يفضلون الاحتياطات الجزئية لها، أما بخصوص حسابات الاستثمار، فيوافق كل الباحثين على أن المصارف الإسلامية يجب أن تحتفظ ببعض الاحتياطات السائلة في مقابل هذه الودائع.

فمعلوم أن نسبة الاحتياطي القانوني التي ينبغي أن تحتفظ بها المصارف التجارية لمقابلة التزاماتها تجاه الودائع المصرفية تنقسم إلى قسمين: نسبة الاحتياطي النقدي وهي تلك النسبة النقدية التي تحتفظ بها المصارف التجارية لدى البنك المركزي من جملة ودائعها المصرفية، ونسبة السيولة التي تحتفظ بها المصارف التجارية داخليًا من جملة ودائعها المصرفية، فهذه النسب يمكن التحكم فيها بواسطة السلطات النقدية بغرض ضمان ضبط مقدرة المصارف التجارية على منح التمويل المصرفي، فيمكن رفع نسبة الاحتياطي القانوني لمقابلة الودائع المصرفية الجارية وتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني لمقابلة الودائع المصرفية الادخارية أو الاستثمارية أو تلك التي تودع بهدف المضاربة أو المشاركة، عليه يمكن للسلطات الاقتصادية والنقدية في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي أن تغير من هذه النسب بهدف ضبط التمويل المصرفي بحسب ما تقتضي الظروف وأهداف السياسة النقدية والتمويلية في الاقتصاد.

أ.4. عمليات السوق المفتوحة:

في مقابل عمليات السوق المفتوحة في النظام التقليدي نجد البديل الذي يلاءم المعاملات الإسلامية يستخدم وسائل متعددة ضمن عمليات السوق المفتوحة تجعله أكثر تنوعا وشمولا، مما يسهل مهمة السلطة النقدية في التأثير على حجم الائتمان وكمية النقود المتداولة حسب متطلبات الوضع الاقتصادي القائم وتتعامل مع جمهور المدخرين بالبيع والشراء في صكوك وسندات تخضع حصيلتها لمبدأ الربح والخسارة، ولعل من أهمها الوسائل والأدوات القائمة على الملكية مثل (صكوك

المنارة للاستشارات
ww

الإجارة، أسهم المشاركة، أسهم المضاربة وأسهم الإنتاج)، حيث تتميز هذه الأدوات بقابليتها للتداول بأسعار تحددها قوى السوق دون التقيد بالقيمة الاسمية لها، وهذا ما يمكن من قيام سوق ثانوية لها، كما أنها لا تشكل عبئا على الحكومة لأنها لا تشكل مديونية، فهي من أنواع التمويل المنساب من خارج الميزانية العامة وجميع تلك الأدوات يرتبط بمشاريع حقيقية.

أما الوسائل والأدوات المالية القائمة على المديونية فقد تنشأ عن القرض أو البيوع وأهمها (سندات المرابحة، سندات الاستصناع، وسندات السلم)، والتي تتميز بارتباطها بالإنتاج المادي للسلع والخدمات، ويمكن أن تقدم الضمانات اللازمة و الرهون المناسبة لحامل هذه السندات.

أ.5. تغيير نسبة نقدية الزكاة وموعد تحصيلها ونوعها:

باستطاعة السلطة النقدية أن تقرر جباية الزكاة نقدا وتوزيعها عينا أو جبايتها عينا وتوزيعها نقدا، أو أن تجمع بين الأسلوبين معا بنسبة متفاوتة، كما يمكن للدولة أن تقوم بتغيير موعد جباية الزكاة، ويكون ذلك تطوعا أو بطلب من ولي الأمر بما يحقق المصلحة العامة، وتبعا للحالة الاقتصادية السائدة.

ففي حالة التضخم يمكن لولي الأمر أن يقوم بجمع الزكاة أو نسبة منها نقدا وقبل موعد استحقاقها لسحب الكمية اللازمة من الكتلة النقدية المتداولة من النقود بحسب الحالة الاقتصادية السائدة، وفي المقابل يقوم بتوزيع ما يقابل قيمتها في صورة عينية على شكل سلع وخدمات، مما يعني تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة وفي الوقت نفسه توفير معروض سلعي إضافي في السوق مما يدفع بالأسعار إلى الانخفاض، فيزيد الطلب على السلع فترتفع الأسعار من جديد وهكذا حتى يتحقق التوازن بين العرض والطلب وتخفف من حدة التضخم، وفي حالة الانكماش تقوم السلطات بتأخير موعد جباية الزكاة أو نسبة منها بصورة عينية إبقاء للكمية الأزمة من المعروض النقدي في التداول، وتحريكا للنشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى إمكانية أن تقوم بتوزيع ما جمعته بصورة نقدية، الأمر الذي يدفع إلى إضافة كمية من النقود للتداول فيزيد حجم الطلب الفعلي وترتفع الأسعار فيحدث الانتعاش والتوازن المطلوبين.

4. أهم العراقيل التي تواجهه بنك السلام والتعديلات الضرورية في السياسة النقدية بالجزائر.

تواجه البنوك الإسلامية في الجزائر صعوبات في تجنب التعامل مع الربا، ذلك أن بنك الجزائر يطبق سياسة نقدية تعتمد على معدلات الفائدة وهذا ما يعيق بنك السلام الجزائر الذي أجرينا عليه الدراسة.

المنارة للاستشارات

1.4. تعريف بنك السلام الجزائر:

هو بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، ظهر كثمرة للتعاون الجزائري الإماراتي ، جاء تأسيس المصرف بتاريخ 2006/06/08 ، وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر بتاريخ 2008/09/10 ليبدأ مزاولة نشاطه بتاريخ 2008/10/20 مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة[12].

2.4. المنتجات بنك السلام الجزائر:

يقترح مصرف السلام الجزائر مجموعة منتجات و خدمات مبتكرة مما صاغته الصيرفة الإسلامية المعاصرة و يحرص على حسن تقديمها .

أ.عمليات التمويل بنك السلام الجزائر:

مصرف السلام الجزائر يمول مشاريعك الاستثمارية و احتياجاتك الجارية في مجال الاستغلال باقتراح عدة صيغ تمويل منها[13] : مشاركة، مضاربة، إجارة، استصناع، سلم، بيع بالتقسيط، بيع الأجل ...الخ.

ب.التجارة الخارجية:

مصرف السلام الجزائر يضمن تنفيذ تعاملات التجارية الدولية دون تأخير بخدمات سريعة وفعّالة من[14]:-وسائل الدفع على المستوى الدولي : العمليّات المستنديّة ؛ - التعهّدات و خطابات الضمان البنكيّة .

ج. الاستثمار و الادخار :

مصرف السلام الجزائر يقترح: - اكتتاب سندات الاستثمار ؛- فتح دفتر التوفير (أمنيتي) ؛- حسابات الاستثمار ...الخ

د. الخدمات :

يضع مصرف السلام الجزائر تحت تصرف زبائنه خدمات تتوافق و معايير مصرفية معاصرة: - خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي ؛ - الخدمات المصرفية عن بعد "السلام مباشر" ؛ - خدمة المايل سويفت " سويفتي"؛

- بطاقة الدفع الإلكترونية " آمنة"؛ - خزانات الأمانات "أمان"؛ - ماكينات الدفع الآلي ؛ - ماكينات الصراف الآلي...الخ

3.4. تحديد نسبة الاحتياطي القانوني في بنك السلام:

حددت التعليمة رقم01 سنة 2001 - كل ما يتعلق بكيفية حساب نسبة الاحتياطي القانوني من حيث نوعيَّة الودائع الخاضعة لهذا الاحتياطي، وكذا المعدَّل المفروض تطبيقه، وأيضًا معدَّل الفائدة الممنوح على هذا الاحتياطي ،على أساس أن الجزائر من الدول التي يمنح بنكها المركزي عائدًا على نسبة

الاحتياطي القانوني فالودائع الخاضعة لنسبة الاحتياطي القانوني هي الودائع بالدينار الجزائري من أيّ طبيعة كانت، وهي:

-الودائع تحت الطلب.

-الودائع لأجل.

-الودائع الادخارية الممتثلة بدفتر توفير.

الودائع الممثلة بسندات وهي سندات الصندوق

-الودائع الأخرى.

يُضاف إلى هذه العناصر المتوسِّط اليومي للنقديّة في الصندوق ممثلة بأوراق نقديَّة وقطع معدنيَّة، ويتم التصريح بالجميع خلال كل شهر.

معدَّل الاحتياطي القانوني ب 4 % ومعدَّل الفائدة على هذا الاحتياطي بـ:0.5%مطبَّقة لحدِّ الآن.

والجدول الموالي يوضح تطور معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر ابتداء من سنة 2006 الى غاية 2019

الجدول 1: تطور معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر

السنة	معدل الاحتياطي الاجباري %
2006	6.5
2007	6.5
2008	8
2009	8
2010-أفريل 2012	9
أفريل 2012- ماي 2013	11
ماي 2013-أفريل 2016	12
أفريل 2016-15 أوت 2017	8
15 أوت 2017- 15 جانفي2018	4
15جانفي 2018 – 31 ماي 2018	8
31 ماي 2018 – 14فيفري 2019	10
14 فيفري 2019 الى يومنا هذا	12

المصدر: تعليمات بنك الجزائر.

المنارة للاستشارات

تميز معدل الاحتياطي الإجباري بارتفاع مستمر وطفيف بين 2006 إلى 2010 ثم ارتفاع وصل إلى 11 % في سنة 2012 وهذا بسبب الارتفاع معدلات التضخم التي وصلت 8.92% و ارتفاع فائض السيولة لدى البنوك من 1612.4 مليار دج سنة 2006 إلى 2939.4 مليار دج سنة 2012 ليعاود الانخفاض ويصل إلى 4 % سنة 2018 بسبب تراجع السيولة لدى البنوك الناتج عن تراجع الإيرادات البترولية، ويرتفع معدل الاحتياطي الإجباري إلى 12% سنة 2019 بسبب تجنب ارتفاع معدلات التضخم الناتج عن سياسة الإصدار النقدي الذي تبناه بنك الجزائر لتمويل الحكومة لمدة 5 سنوات ابتداء من 2017.

أما المنحنى الموالي فيوضح تطور الذي شهده معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال فترة الدراسة

الشكل 1: تطور معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر

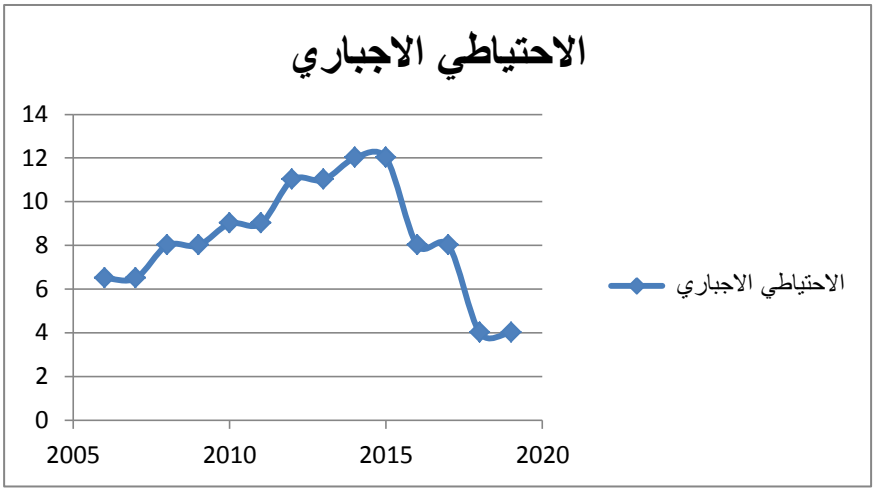

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على تعليمات بنك الجزائر.

قام بنك السلام الجزائري بحساب نسبة الاحتياطي القانوني للفترة من15 أوت 2017 م إلى 14 سبتمبر 2017 م كما يلي:

والجدول الموالي يوضح توزيع الودائع في مصرف السلام كمايلي:

الجدول2:ودائع بنك السلام

المنارة للاستشارات
ww

الوحدة: مليون دينار

نوع الوديعة	المبلغ
الودائع تحت الطلب والودائع لأجل	**17899**
ودائع ممثلة بسندات	**7348**
ودائع دفتر التوفير	**5431**
ودائع أخرى	**12511**
المجموع	**43189**

المصدر: من اعداد الطالب بناء على البيانات عزوق سفيان مدير الخزينة والعمليات بمصرف السلام الجزائر

يغلب على بنك السلام الودائع تحت الطلب والودائع لأجل حيث تمثل 41 % من إجمالي الودائع بينما لا تمثل ودائع ممثلة بسندات و ودائع دفتر التوفير مجتمعة سوى 30 %.

والشكل الموالي يوضح توزيع الودائع في مصرف السلام من15 أوت 2017 إلى 14 سبتمبر 2017

الشكل 2: توزيع الودائع في مصرف السلام

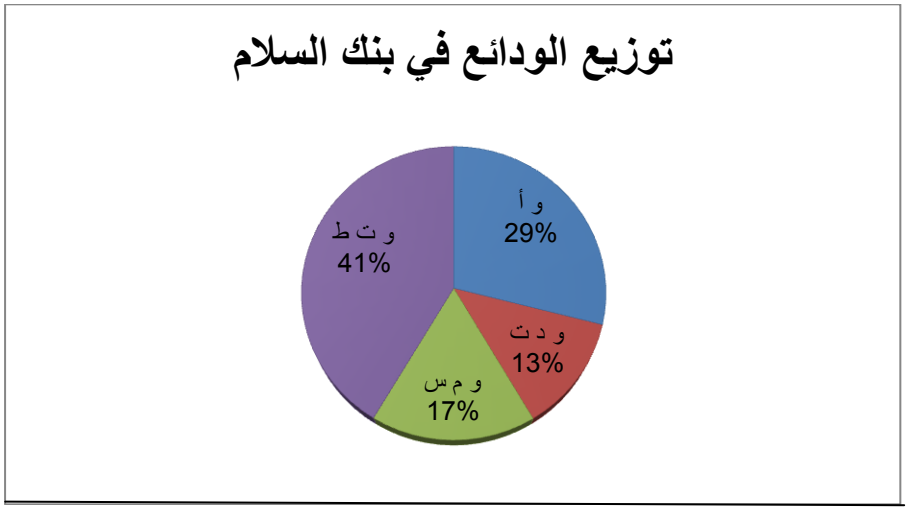

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق التصريح لبنك السلام الجزائري لدى بنك الجزائر.

تحسب نسبة الاحتياطي القانوني لبنك السلام الجزائر كما يلي :

المنارة للاستشارات
ww

43189 مليون دج، وعند ضرب هذا المجموع 4% نجد المبلغ**1727.56** مليون دج.

ومعنى ذلك أن حساب بنك السلام الجزائري الجاري لدى البنك المركزي يجب أن لا يقل عن هذا المبلغ الأخير، وعلى أساسه يُحسب معدَّل الفائدة الممنوح للبنك مقابل الاحتياطي القانوني[15].

يُلاحظ من خلال هذه الأرقام والعمليَّات أن بنك السلام الجزائري يعاني في تطبيق نسبة الاحتياطي القانوني، من إشكالين هما:

-أن معدَّل الاحتياطي يطبَّق على مجموع الودائع التي بحوزة البنك، وباستثناء الودائع تحت الطلب التي يضمنها البنك، والتي تمثل حوالي % 20 من مجموع الودائع فإن معظم الودائع الأخرى يتلقاها البنك على سبيل المضاربة، أي بنظام المشاركة في الربح والخسارة، وبالتالي لا يضمنها البنك إلا حالة التعدِّي أو التقصير

- أن بنك السلام الجزائري يتلقى فوائد على الأموال المودعة كاحتياطي قانوني لدى بنك الجزائر مثل بقية البنوك، تصرف الفوائد المحصل عليها نتيجة الاحتياطي القانوني في مشاريع ومساعدات خيريّة[16] .

ملاحظات

يمكن تقديم بعض الملاحظات فيما يلي[17]:

- بنك الجزائر له احتياطي الصرف يقارب 100 مليار دولار مع نهاية 2017 وهو في شكل سندات من العملة الصعبة مثل السندات بالأورو وأخرى بالدولار وأخرى بالين وهكذا حتى لا تبقى الأموال التي بحوزته مجمدة وعلى أساس ذلك يتحدد سعر الدينار الجزائري بباقي العملات
- بإمكان أي شخص طبيعي كان أو معنوي أن يودع أموالا بالعملة الصعبة في بنك السلام ويمكنه أن يحصل على العملات الصعبة من السوق الموازي للعملة ويسحب بالعملة الصعبة ويودع فيه.
- المصدر عندما يتحصل على أموال بالعملة الصعبة يتحصل على 50% بدينار الجزائري و50% بالعملة الصعبة منها 60% تكون في حساب مصدر يمكن سحب الأموال بالعملة الصعبة وحتى إمكانية تحويلها إلى السوق الموازي و40% تكون في حساب جاري يمكن استعمالها خارج الوطني للاستيراد أو السياحة أو الاستثمار....الخ

4.4. تحديات التي تواجه بنك السلام في الجزائر:

تواجه بنك السلام منذ انطلاقتها الكثير من العقبات التي تحول دون انتشاره وممارسته بفعالية لنشاطته في الجزائر، ولعل من أبرزها[18]:

- عدم وجود تشريعات وقوانين ملائمة لطبيعتها، فلم يخصص البنك المركزي لها قوانين تراعي خصوصية عملها، وهذا ما يجعل المصارف الإسلامية في الجزائر تحت سقف تحديات أعلى نتيجة

المنارة للاستشارات
ww

تعاملها مع نظام مصرفي تقليدي بحت ولا يخصص ولو مجموعة من القوانين أو المراسيم أو الإجراءات التي تسهل عمل المصارف الإسلامية، كمعدل الاحتياطي القانوني، وكذا صعوبة حصول هذه المصارف على السيولة التي تحتاج إليها في نشاطها انطلاقا من أن الأحكام المتبنّاة من طرفها، والتي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية لا تجيز لها اللّجوء إلى سوق النقد لتغطية متطلّباتها؛

- الافتقار إلى الكفاءات والكوادر المؤهلة في العمل المصرفي الإسلامي؛

- قلة الأدوات والأساليب المصرفية، لذا ينبغي على **بنك السلام** ابتكار أدوات استثمارية طويلة الأجل وسهلة التسييل مثل الأوراق المالية وصناديق الاستثمار كما يتحتم عليها تطوير آليات لضخ وامتصاص السيولة مثل الأسواق المالية الإسلامية؛

- تحديات العولمة والمنافسة من قبل المنافسة العالمية؛

- ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية وتوحيد المرجعية الشرعية في كل بلد؛

- ضعف التنسيق والتحالف بين المصارف الإسلامية.

5.4. السياسة النقدية ومتطلبات نجاح بنك السلام في الجزائر:

نظرا للدور والأهمية الكبيرة للمصارف الإسلامية عموما وبنك السلام خصوصا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه يتطلب من السُّلطات النقدية تهيئة المناخ الملائم لعملها، وذلك من خلال عدة متطلبات يمكن تلخيصها فيما يلي[19]:

أ.تقنين العمل المصرفي:

يقصد به أن تكون أعمال المصارف الإسلامية محكومة بقوانين وتشريعات محددة، صادرة عن الجهات الرسمية والمختصة في الدولة، بحيث يتناول قانون خاص كل ما يتعلق بالمصارف الإسلامية من أحكام إنشائها والرقابة عليها، ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر إيجاد مجموعة من الإجراءات والسياسات أهمها:

- إدراج ملف المصارف الإسلامية ضمن ملفات إصلاح المنظومة المصرفية؛
- تشكيل لجنة مختصة من خبراء شرعيين واقتصاديين وقانونيين ومصرفيين، وتكليفهم بالسهر على إعداد قانون للمصارف الإسلامية؛
- دراسة القوانين المنظِّمة لعمل المصارف الإسلامية في الدول العربية والإسلامية وضرورة الاستفادة من تجاربها؛
- قيام تعاون كامل بين الجهات المعنية بهذا الأمر لإنجاحه، مثل: بنك الجزائر، وزارة المالية، جمعية البنوك والمؤسسات المالية، البرلمان والحكومة للمصادقة وتنفيذ هذا القرار.

المنارة للاستشارات

ب. تنظيم العلاقة مع البنك المركزي:

إن الاختلاف والتميز في طبيعة عمل المصارف الإسلامية، يفرض على البنك المركزي في أي دولة أن يتعامل بطريقة خاصة ومتميزة مع هذه المصارف، دون أن يعني ذلك خروجها عن دائرة رقابته، بل المطلوب هو إيجاد واستخدام أدوات وأساليب خاصة للرقابة تتلاءم وطبيعة عملها، وتنظيم هذه العلاقة يكون ناتجا بالضرورة من سنِّ قانون خاص ينظم الإنشاء والرقابة على المصارف الإسلامية، وبالتالي يمكن للبنك المركزي في ظل هذا القانون أن ينظم علاقته مع المصارف الإسلامية وفقا لما يلي:

ج. نسبة الاحتياطي القانوني:

إنَّ الاحتياطي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي على الودائع بالمصارف التجارية يهدف إلى التحكم في المعروض النقدي، إضافة إلى حماية أموال المودعين لدى المصرف، لذا يجب أن تفرض هذه النسبة أساسا على الودائع الجارية، لأن فرض هذه النسبة على الحسابات الاستثمار لدى المصارف الإسلامية يعني عدم استثمار تلك النسبة من الأموال المخصصة للاحتياطي المطلوب، مما يتسبب في تحقيق عوائد أقل لمجموع الودائع المستثمرة، وبالتالي لا يجب إخضاع الحسابات الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية لنسبة الاحتياطي القانوني أو على الأقل تخفيضها؛

د. دور الملجأ الأخير للإقراض:

حيث يمكن للبنك المركزي أن يؤدي دوره كملجأ أخير للإقراض بالنسبة للمصارف الإسلامية في الجزائر حين مواجهتها لأزمات السيولة، بتقديم تسهيلات في شكل قروض حسنة مقابل امتيازات ينالها بنك الجزائر، كتنازل المصرف الإسلامي عن الفوائد الناتجة عن نسبة الاحتياطي القانوني، أو إنشاء صندوق مشترك يمكن للبنك المركزي أن يجمع فيه الموارد اللازمة لهذا الصندوق؛ لمساندة المصارف الإسلامية في حال تعرضها لأزمات مالية؛

هـ. نسبة السيولة:

يجب التمييز بين المصارف الإسلامية والتقليدية في مكونات نسبة السيولة، إذ يجب أن تكون أقل من تلك المفروضة على المصارف التقليدية على أساس اختلاف مكونات الأصول السائلة في المصارف الإسلامية عن مثيلتها في المصارف التقليدية، إذ أنَّ المصارف الإسلامية مثلا تقبل الكمبيالات على أساس التحصيل لا الخصم لأنه محرم.

و. معدل كفاية رأس المال:

المنارة للاستشارات
ww

يفضل أ يتبنى بنك الجزائر لمعيار كفاية رأس المال الذي أصدره مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB بماليزيا سنة 2005، حيث وُضع هذا المعيار وفقا لنسبة بازل II ويراعي في نفس الوقت خصوصية العمل في المصارف الإسلامية، وقد تبنت العديد من هذه المصارف هذا المعيار بعد أن لقي اعترافاً من لجنة بازل نفسها، بل إنَّ دولا عديدة فرضت على مصارفها الإسلامية تبنِّي هذا المعيار بتعليمات خاصة.

ز. التدريب والتثقيف الشرعي للعاملين بالمصارف الإسلامية:

يُسهم وعي العاملين بالمصارف الإسلامية ومعرفتهم الكاملة بأصول المعاملات المالية الإسلامية والتأصيل الشرعي الصحيح لصيغ الاستثمار والخدمات المالية الإسلامية، في إزالة الكثير من العثرات ومعالجة الخلل الذي يصيب كثيرا من المصارف الإسلامية، لذا يجب تهيئة الإطارات المؤهلة علميا وعمليا للعمل بالمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ويتم ذلك من خلال إنشاء مركز تعليمي وتدريبي متخصص في العلوم المصرفية الإسلامية، القيام بإنشاء أقسام متخصصة في تطوير الهندسة المالية وتدعيم الابتكار المالي، وكذا الاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية التي تراعي خصوصية العمل في المصارف الإسلامية.

المنارة للاستشارات

5.خاتمة:

البنوك الإسلامية تعدّ تجربة حديثة في الجزائر من حيث التأسيس والنشأة والتطوّر، غير أنها وبالرغم من ضيق مجال النشاط المتاح لها والعقبات والمضايقات التي تواجهها في الميدان، لا سيّما فيما يتعلّق بالجانب القانوني استطاعت تحقيق نتائج مُرضية إلى حدّ ما وتمكّنت من خلق بديل شرعي للمواطن الذي سئم من المعاملات الربوية المحرّمة وهو ما تترجمه الطلبات المتزايدة على الخدمات البنكية الإسلامية في وقت تبقى فيه السوق الجزائرية مغلقة أمام تكاثر مثل هذا النّوع من المصارف، حيث لا يتجاوز حجم المال الإسلامي في الجزائر الـ 3 بالمائة،وبات من الضروري إيجاد حلول فعلية للصعوبات التي تواجهها البنوك الإسلامية في نشاطها،مع إلزامية استمرار المؤسسات المالية الإسلامية العاملة بالجزائر في الحوار والاتّصال الهادف مع الهيئات الرقابية والإشرافية من أجل إيجاد حلول للمشكلات التي تواجهها، ممّا يسمح لها بالتطوّر والنمو والمنافسة، لتبقى بذلك السوق النقدية والمالية الإسلامية في الجزائر واعدة، وهو ما يحفزّ على المدى المتوسّط توسيعها أو تبنّيها لآليات السياسة النقدية الإسلامية في تنظيم وتسيير هذه السوق.

من خلال هذه الدراسة يمكن تحديد عدة **نتائج** هي :

*إن السوق النقدية الإسلامية في حال إنشاءها ستلعب دورا هاما في تطوير الصيرفة الإسلامية وتعبئة كافة المدخرات وإتاحة استغلالها في الأجل القصير عن طريق أداة الصكوك أو أداة المرابحة؛

*تتسم البنوك الإسلامية بالعديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من البنوك التقليدية ، كما أنها تعتمد على صيغ و آليات تمويلية جديدة كان لها دور كبير في محاربة الاكتناز لدى الأفراد و حشد المدخرات ، أي جذب رؤوس الأموال من اجل تمويل الاستثمارات بما يعود بالفائدة على الفرد و المجتمع ككل.

*تواجه البنوك الإسلامية بصفة عامة وبنك السلام بصفة خاصة صعوبة ممارسة العمل المصرفي الإسلامي بسبب تعامل بنك الجزائر بأدوات سياسة نقدية تتعارض مع الاقتصاد الإسلامي مما يجعل بنك السلام يفوت فرصة تحقيق عوائد مالية خصوصا في عمليات مابين البنوك أين تقرض وتقترض البنوك فيما بينها بمعدلات فائدة ربوية.

نقدم مجموعة من **الاقتراحات** تتمثل في :

- ضرورة التزام المصرف الإسلامي التزاما كاملا بأحكام الشريعة الإسلامية؛
- تشجيع المصارف التقليدية على فتح نوافذ إسلامية من أجل استقطاب أكبر حجم من الادخار المؤسسات والأفراد؛

المنارة للاستشارات

- العمل على نشر المزيد من الوعي والثقافة الإسلامية المتصلة بالمفاهيم والمصطلحات الخاصة بالصيرفة الإسلامية من خلال المؤتمرات والملتقيات؛
- تعديل في قانون النقد والقرض حتى يتكيف مع واقع عمل البنوك الإسلامية و لا يعيقها في أداء مهامها خصوصا ما تعلق بأدوات السياسة النقدية؛
- تطبيق أدوات السياسة النقدية الإسلامية مع البنوك الإسلامية مراعاة لطبيعة عملها المختلفة عن البنوك التقليدية؛
- ضرورة تطوير واستحداث الخدمات البنكية والسماح للبنوك بتقديم خدمات غير بنكية، إضافة إلى ضرورة تطبيق التقنيات البنكية الحديثة.

6.المراجع

الكتب

- سعيد علي العبيدي ، الاقتصاد الإسلامي ، دار دجلة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 308.
- جمال بن دعاس، السياسة النقدية بين النظامين الإسلامي و الوضعي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011، ص 86.

القوانين

- المادة 10،النظام 09-02 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، المؤرخ في 26ماي 2009
- المادة 13،النظام 09-02 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، المؤرخ في 26ماي 2009
- المادة 15،النظام 09-02 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، المؤرخ في 26ماي 2009
- المادة 24،النظام 09-02 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، المؤرخ في 26ماي 2009
- المادة 25،النظام 09-02 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، المؤرخ في 26ماي 2009
- المادة 27و28،النظام 09-02 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، المؤرخ في 26ماي 2009
- المادة 29،النظام 09-02 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، المؤرخ في 26ماي 2009

المداخلات

- سليمة طبايبية و حسين كشيتي، دور السياسات النقدية الإسلامية في تحقيق تنمية مستدامة، المؤتمر الدولي التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي، 2012، جامعة قالمة ، الجزائر،
- عبد القادر خليل، الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل نشاط القطاع المصرفي الجزائري:التحديات والآفاق"، ملتقى الوطني حول دور البنوك الإسلامية في تعبئة الادخارات النقدية في ظل الأزمة المالية الحالية بالتركيز على الجزائر: واقع.....وآفاق، 01ديسمبر 2016، جامعة المدية، الجزائر.

مواقع الانترنت و اللقاءات

المنارة للاستشارات

1. بنك السلام، منتجات البنك، متاح على الموقع http://www.alsalamalgeria.com/?path ، تاريخ الإطلاع 2016/10/14.
2. عزوق سفيان، مدير الخزينة والعمليات المالية، لقاء معه بمكتبة بالجزائر العاصمة يوم:2017/10/03

8.الهوامش:

[1] المادة 10،النظام 09-02 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، المؤرخ في 26ماي 2009

[2] المادة 13،النظام 09-02 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، المؤرخ في 26ماي 2009

[3] المادة 15،النظام 09-02 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، المؤرخ في 26ماي 2009

[4] المادة 24،النظام 09-02 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، المؤرخ في 26ماي 2009

[5] المادة 25،النظام 09-02 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، المؤرخ في 26ماي 2009

[6] المادة 27و28،النظام 09-02 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، المؤرخ في 26ماي 2009

[7] المادة 29،النظام 09-02 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، المؤرخ في 26ماي 2009

[8] سعيد علي العبيدي ، الاقتصاد الإسلامي ، دار دجلة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 308.

[9] جمال بن دعاس، السياسة النقدية بين النظامين الإسلامي و الوضعي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011، ص 86.

[10] سعيد علي العبيدي ، مرجع سابق ، ص 308.

[11] سليمة طبايبية و حسين كشيتي، دور السياسات النقدية الإسلامية في تحقيق تنمية مستدامة، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر الدولي التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي بقالمة ، الجزائر،2012، ص15.

[12] بنك السلام، منتجات البنك، متاح على الموقع http://www.alsalamalgeria.com/?path=catalogue. ، تاريخ الإطلاع 2016/10/14.

[13] بنك السلام، منتجات البنك، متاح على الموقع http://www.alsalamalgeria.com/?path=catalogue. ، تاريخ الإطلاع 2016/10/14.

[14] بنك السلام، منتجات البنك، متاح على الموقع http://www.alsalamalgeria.com/?path=catalogue. ، تاريخ الإطلاع 2016/10/14.

[15] عزوق سفيان، مدير الخزينة والعمليات المالية، لقاء معه بمكتبة بالجزائر العاصمة يوم:2017/10/03

[16] عزوق سفيان، مدير الخزينة والعمليات المالية، لقاء معه بمكتبة بالجزائر العاصمة يوم:2017/10/03

[17] عزوق سفيان، مدير الخزينة والعمليات المالية، لقاء معه بمكتبة بالجزائر العاصمة يوم:2017/10/03

[18] عبد القادر خليل، الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل نشاط القطاع المصرفي الجزائري:التحديات والآفاق"، الملتقى العلمي الوطني السادس حول دور البنوك الإسلامية في تعبئة الادخارات النقدية في ظل الأزمة المالية الحالية بالتركيز على الجزائر: واقع.....وآفاق بالمدية، 01ديسمبر 2016، ص11.

[19] عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص ص 12-13.

المنارة للاستشارات
ww